الاولية من ناحية ثانية . واستندت هذه المذكرة بدورها الى الاراء والمواقف التي تم طرحها في المؤتمر الذي عقدته الاوبيك في الجزائر بين ٢٤ و٢٦ كانون الثاني ١٩٧٥ وحضره وزراء النفط والخارجية والمال للدول المعنية . ويتلخص هذا الموقف كما تبينه المذكرة بالنقاط التالية :

(١) لا تطرأ اية زيادات على أسعار النفط الحقيقية خلال السنوات الست القادمة . وخلال هذه المرحلة الانتقالية يجري ربط أسعار البترول بمعدل التضخم بصورة تدريجية وعلى مراحل من اجل حماية القوة الشرائية للعائدات . وبتحديد أكبر يقول هذا الاقتراح بتجميد أسعار البترول الخام على ما كانت عليه في ١ كانون الثاني ١٩٧٥ خلال السنه كلها على أن يجري رفعه فيما بعد بنسبة تعكس نسبة التضخم في ١٩٧٦ و١٩٧٧ على أن يجري تعديل هذا السعر مجددا ليتماشى كليا مع معدل التضخم بكامل مقداره خلال ١٩٧٨ — ١٩٨٠ . بعبارة اخرى سيطرأ انخفاض على الاسعار الحقيقية للبترول خلال السنوات الثلاث الاولى .

(٢) تضمن الاوبيك تزويد السوق العالمية بكميات النفط التي تحتاجها في السنوات المقبلة .

(٣) وضع خطة لاعادة تدوير البترودولارات عن طريق تقديم اعتمادات الى البلدان الصناعية المستهلكة التي تعاني من مشكلات في ميزان مدفوعاتها ، على أن تشمل هذه الخطة اعتمادات محددة لشراء البترول . أما بالنسبة للدول النامية غير المنتجة للبترول فقد جرى طرح اقتراحات لتقديم مساعدات سخية ومتنوعة لها ، مثلا وضع خطة لتزويد هذه البلدان بالاسمدة الازوتية بأسعار مخفضة جدا .

(٤) تطالب دول الاوبيك في مقابل كل ذلك بما يلي : (أ) وضع نهاية سريعة لسياسات المجابهة التي تسير عليها الدول المستهلكة حاليا والانتقال الى « الحوار البناء » على أساس من المساواة بين الدول الصناعية والعالم الثالث الذي تشكل دول الاوبيك جزءا منه . (ب) علاقات منصفة بين أسعار البترول واسعار السلع والخدمات التي تستوردها دول الاوبيك من البلدان الصناعية . (ج) بذل جهود جدية من جانب الدول الصناعية — تشرف عليها وتسهم فيها الحكومات بنفسها — لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم الثالث وخاصة تسهيل انتقال التكنولوجيا الحديثة والاموال الى الدول النامية ، وفتح الدول الصناعية لاسواقها امام المنتجات الصناعية الصادرة من العالم الثالث . (د) عدم وضع أية قيود على حرية دول الاوبيك في استخدام اموالها السائلة . (هـ) تنفيذ سياسات تسعيرية مناسبة فيما يتعلق بالمواد الاولية (غير البترول) الصادرة عن العالم الثالث . (و) اصلاح النظام المالي الدولي بحيث يتمكن العالم الثالث من المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات في هذا الميدان . بعبارة أخرى تقترح الاوبيك على الدول المستهلكة الكبرى (خاصة على الولايات المتحدة) صفقة شمولية متعددة الجوانب تتناول بالاضافة الى البترول والطاقة موضوعات مثل المواد الخام (بما في ذلك الاغذية) ، وحماية القوة الشرائية لعائدات البترول والتعاون بين الطرفين في سبيل تنمية الدول المتخلفة واستفادة الاخيرة من التكنولوجيا الحديثة وكل ما يتعلق بمشكلات الاستثمار والنظام النقدي العالمي وضمان أموال الدول المنتجة . ومعروف أن سياسة الدول المستهلكة هي الاصرار على استبعاد كل هذه القضايا — الحيوية بالنسبة للعالم الثالث كله — والتركيز في « الحوار » على الموضوع الوحيد الذي يهم الدول الصناعية أي البترول والطاقة . ومنذ فشل مؤتمر باريس التحضيري لا توجد أية دلائل تشير الى